



## قراءات

## أحوال المرأة الأفغانية

(١٩١٩-٢٠٢١)

❖ عفيف عثمان

يفترض بعض الباحثين إن دراسة أحوال المرأة عموماً في بلد ما يُقدم صورة عن مدى تقدمه أو تحضره، وفاقاً لمقياس جرى تعميمه في العالم الغربي وعلمه. بيد أن مسألة الحقوق مرهونة بالسياق الثقافي والحضاري، حقوق الكل من دون استثناء، فشطرت المجتمع الى قسمين ووضعهما قبالة بعض يُعطل مسار المجتمع لصالح حرب الجنسين. ترك "مركز المسبار للدراسات والبحوث" (دبي) في "مكانة المرأة في أفغانستان من عهد أمان الله خان الى طالبان" (الكتاب ٢١١، تموز ٢٠٢٤)، والذي أشرفت عليه د. ريتا فرج، النصوص تتحدث عن بلد مليء بالتناقضات والإنقسات، حيث لا تزال آثار الحرب وندوبها بيّنة في جسم مجتمعه ودولته، وتتناول فترة زمنية طويلة نسبياً تبدأ من العام ١٩١٩ الى العام ٢٠٢١ نصوص ترى الى أدوار النساء في المجتمع والسياسة والتعليم، ولأن الدراسات كثيرة وغنية، فإني سأركز على تلك الخاصة بالتركيب القبلي والسيّاق الثقافي فحسب.

## حُكم القانون القبائي

درست الأميركية "ماكسين مارغوليس" (M. Margolis)، أستاذة الأنثروبولوجيا في جامعة فلوريدا، "بشتونوالي: القانون القبائي لدى نساء البشتون والأفغان". و"البشتونوالي" (Pashtunwali) يعني "طريقة عيش البشتونيين"، تلك الجماعة الإثنية الكبيرة في أفغانستان، المالكة لأكثر الأعراف تشدداً في ما يخص التحكم في سلوك الفتيات والنساء. وهذا القانون القبائي أقدم من الإسلام في تلك البلاد، وفيه أعراف تعلق على القوانين الإسلامية، يتمسكون بها مثابة تعبير عن الهوية، والتمسك بها يفيد الحفاظ على التقاليد، ولو تعارض في أحيان كثيرة مع ما يفرضه الدين الإسلامي، وأحد الأمثلة على ذلك، مسألة الإرث، إذ ينحصر في الأبناء الذكور من دون الإناث.

وهناك مفاهيم يتمسك بها هذا العرف، منها العزة والشرف وتجنب العيب، ويشكل الحياء هنا شرطاً مسبقاً لتجنبه، وعلى المرأة تحديداً إحترام هذا المسلك المقتضي

❖ أكاديمي وباحث  
لبناني.

" الإحتشام واللياقة والتحفظ ". هذا، ويرتبط شرف الرجل بحمايته لنساء بيته: " فشرف البشتونني متمازج تماماً مع شرف كل الإناث اللواتي ينهض بالمسؤولية عنهن "، فالنساء حاملات " لجوهر العائلة " .

وتلتزم مؤسسة الزواج قوانين " البشتونوالي "، وتميل الى تفضيل زواج الأقارب. ومنعاً لأي ظرف قد يسيء الى شرف البشتونني المرتبط بالنساء، يُعتمد الفصل بين الجنسين بصرامة مطلقة، وكما تقول الباحثة: " خارج غرفة النوم، لا يُشكل الرجال جزءاً من الحياة اليومية للمرأة " إلا نادراً. ومن آثار هذا الفصل مسألة الملابس، اذ على المرأة البشتونية حجب نفسها من الرأس الى أخمص القدمين في ما يُسمى البرقع، وقد تعززت هذه القيود على مظهر الفتيات والنساء بعد وصول حركة طالبان الى السلطة، ومعهم تحولت أفغانستان الى " سجن مفتوح للنساء "، ومعهم عاد بقوة العرف القبائلي المستند الى " البشتونوالي " .

### الشرف الأفغاني

فحص سيد مهدي موسوي، الباحث والأكاديمي في جامعة أدنبرة البريطانية، مسائل " الشرف والرجولة والعنف في أفغانستان "، حيث يُعد " الشرف " العمود الفقري للثقافة الأفغانية، عليه تُبنى المكانة الإجتماعية، وهو مدار الحياة اليومية، للأهمية الكبيرة التي تولى للصيت والسمعة الحسنة والإحترام.

يتعرض الرجال لعنف مرتبط بالشرف اللصيق بالنساء المعتمرات تجسيدا له، اذ يتماهى مع مفهوم الرجولة. ويروم الباحث البريطاني التوكيد على أن العنف المرتبط بالشرف يطاول الجنسين معاً. وبما أن المجتمع الأفغاني مجتمع أبوي، فهو من يحدد للرجال مسؤولياتهم وأدوارهم الإجتماعية، ولا سيما " حماية عفة المرأة "، والنتيجة أن التمسك والإلتزام بمعايير الشرف ساهمت في زيادة حدة " العنف الذكوري " ضد النساء.

### المرأة والقبيلة

تناولت الباحثة الأفغانية المختصة في دراسات المرأة، بي بي فاطمة حكمت (Bibi F. Hik) في عهد " غازي أمان الله خان والإجراءات الإصلاحية في منظومة حقوق النساء في أفغانستان "، وما يهمنها هو الأسباب التي أدت الى تعثرها وعدم استمرارها. ويبدو إن اضطراب الوضع الأفغاني بسبب الحروب من جهة وتنوع النسيج القبلي من جهة أخرى، ساهما في عدم استقرار وضع المرأة، ولا سيما حين تتحكم العادات والتقاليد القبلية في تقرير مصيرها. وقد حاول الملك غازي (١٨٩٢-١٩٦٠) إدخال إصلاحات تركز على حقوق النساء والمساواة بين الجنسين وتعليم الفتيات. ومن بين قراراته: رفع حجاب المرأة، وواجهت هذه المسألة معارضة واسعة من المجتمع التقليدي، ما اضطره

الى العدول عنها، وعمل أيضاً على منع تعدد الزوجات.

وتعزز الناشطة الأفغانية فشل إصلاحات الملك الى عدة عوامل، يعنينا منها مخالفتها العلماء وكبار زعماء القبائل وأهل الدولة، اذ تولد انطباع لدى المجتمع أن الحاكم يسعى لـ "تغريب المجتمع وطمس هويته الدينية" من خلال إهمال العامل الديني وتركيزه على العامل القومي. وبعد ثورة كبار القبائل ضده، قام الملك في أواخر العام ١٩٢٩ باستجابة مطالبهم، فأغلق مدارس الفتيات وألغى تعيين سن محدد لتزويج الفتيات، بيد أن تراجعها عن إصلاحاته لم يساعده في إدامة حكمه، فتنازل عن العرش لأخيه.

### المرأة الأفغانية زمن الانقلاب الأحمر

قارب الباحث والأكاديمي اللبناني، عفيف عثمان: "أحوال المرأة الأفغانية في زمن الإحتلال السوفياتي" (١٩٧٩-١٩٨٩). فيشدّد على البنية القبليّة العميقة المحافظة، المترسخة في المجتمع الأفغاني، ويدعو الى ادراك التعدّد النزاعي على السلطة والذي تتحكم فيه الإثنيات وحجمها وتوزعها الجغرافي. ويشرح مسار الانقلاب الأحمر وتأثيره في وضع المرأة الأفغانية. وبدا العام ١٩٧٨، أي عام الانقلاب الشيوعي في نيسان/ أبريل، مثابة مفصل في المشهد الأفغاني، وفي وضع المرأة الأفغانية. بيد أن سنوات الستينيات من القرن المنصرم، كانت أيضاً سنوات حرية للأفغانيات، فقد كان في إمكان النساء المشي بحرية من دون البرقع والحجاب في شوارع كابول ومن دون مرافقة رجل. مُنحت النساء مناصب حكومية عليا، مع تعيين أول امرأة في مجلس الشيوخ في عام ١٩٦٥. وبين عامي ١٩٦٦ و١٩٧١ تم تعيين ١٤ امرأة في القضاء الإسلامي كقاضيات. وخلال هذه الفترة، ظهر كثير من المتخصصين الفنيين والعاملات الإداريات، عملت النساء الأفغانيات في وزارة الصحة والتعليم. وتم تعيين نساء في الشرطة والجيش وشركات الطيران والصناعة: النسيج والسيراميك والمواد الغذائية، بل وكانت هناك سيدات أعمال أفغانيات. على سبيل المثال، كان أكثر من ثلثي النساء في كابول يرتدين الملابس ذات الطراز الغربي، وقد أصبح المعطف الأفغاني السمة المميزة لكابول العصرية. وقد حظرت حكومة حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني (PDPA) الممارسات التقليدية التي اعتبرت إقطاعية، وخاصة مسائل المهر والزواج القسري. وتم التركيز على التعليم للرجال والنساء وبرامج محو الأمية واسعة النطاق. ولم يرحب كثير من الأفغان، ولا سيما في المناطق الريفية بهذه الإصلاحات، معتبرين إن هذه التدابير فرضت قيّم الثقافات الغربية العلمانية، وهي غريبة عن الثقافة الأفغانية ومخالفة للإسلام. كما حدث بالفعل في بداية القرن العشرين المنصرم في عدم الرضا عن الحكومة وسياساتها، وتفاقت هذه الممارسة بسبب القمع واسع النطاق، وكان رد فعل زعماء القبائل ورجال الدين عنيفاً.

أعدت الحكومة الماركسية النظر في وضع النساء والعلاقات بين الرجال والنساء في سياق الحرب والمقاومة والنفي وفقاً لرؤيتين متعارضتين تماماً. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، أصدر النظام الشيوعي للرئيس محمد نور تراقي (١٩١٣-١٩٧٩) (كان رئيساً لأفغانستان من عام ١٩٧٨ إلى عام إغتياله) إجراءات فرضت محو الأمية القسري للنساء والرجال والتعليم المختلط. كما صدرت توجيهات أخرى تنظم بشكل خاص الزواج والمهر. اعتبرت هذه الإجراءات من قبل السكان أنها مخالفة للتقاليد والمعتقدات الدينية؛ ولأنها طبقت بوحشية، فقد مست ما يعتبره الأفغان جزءاً من المجال الخاص المرتبط بشرف الرجال، ما أدى إلى مقاومة من الأوساط التقليدية والمناطق الريفية وغالباً بعنف الحركة المتعلقة بتحرر المرأة. فهذه الإصلاحات ذات الطابع القسري الشديد، الصادرة في قرارات والمتعلقة بشؤون المرأة وتعليمها بدت في نظر كثير من الأفغان ذات طابع إلحادي. وتركزت مقاومة الإصلاحات على بعض جوانب تحرير الأخلاق بدلاً من الحقوق السياسية التي حصلت عليها النساء، ثم إلى معارضة مسلحة. وقد شاركت النساء أيضاً فيها، فقد اعتمدت المقاومة الإسلامية ضد النظام الشيوعي في شكل أقل على النساء المقاتلات، وإذا شاركت النساء في الجهاد، فذلك كزوجات، وأمهات، وأخوات للمجاهدين، حيث يخفين المقاومين. فبعضهن كن ينقلن الذخائر، والإمدادات، والمنشورات، وأحياناً إلى وسط كابول، بقيت الأفغانيات في خلفية المقاومة المسلحة. كانت مشاركتهن في الجهاد غير مباشرة، واقتصرت الإشارات إليهن كمعاونات للمقاتلين، وليس كمقاتلات بأنفسهن. فبالنسبة للأحزاب الإسلامية في المقاومة، "لا يمكن أن تكون تحرر المرأة الأفغانية ماثلة لتحرر النساء الغربيات، المرأة الأفغانية لها ثقافتها الخاصة ومشاكلها الخاصة..." .

وحين دخل الجنود السوفييات كابول كانت دهشتهم كبيرة، إذ وجدوا الكثير من العادات والتقاليد في أفغانستان غريبة، بل وحتى صادمة، وأكثر ما أثار دهشتهم هو وضع النساء الأفغانيات في المجتمع. شعروا وكأنهم عادوا إلى القرون الماضية: الفلاحون يرتدون أردية ممزقة، لا توجد نساء على الإطلاق، وبالقرب من الدكاكين، كان يجلس على الأرض المتسولون أو ربما أصحاب تلك المتاجر. لقد كان واضحاً جداً الغياب شبه الكامل للنساء في شوارع القرى والمدن الأفغانية. ففي أفغانستان، التي تتبع تقاليد إسلامية صارمة، لم تكن هناك حرية شخصية للنساء، وكان التجول في الشوارع أثناء الحرب أمراً خطيراً.

ومن الجوانب الأخرى المرتبطة بالتقاليد الدينية والتي أدهشت الجنود هو أن النساء الأفغانيات لم يجربن الكحول أبداً في حياتهن، في حين أن الرجال قد يشربون سراً بعيداً من أعين الأقارب أو الجيران، لم يكن للنساء أي علاقة بالكحول على الإطلاق.

في المناطق الريفية في أفغانستان، كان العزل بين الجنسين جزءاً قوياً من الثقافة المحلية. كان على الفتيات مغادرة المنزل للالتحاق بالمدارس، وبالتالي كان يُنظر إلى المدرسة على أنها أمر مخزي للغاية. وقد قوبلت سياسة التعليم الإلزامي للفتيات والفتيان برد فعل عنيف من سكان الريف المحافظين، وساهمت في المقاومة ضد السوفيات والنظام الشيوعي من قبل "المجاهدين الإسلاميين". أصبح سكان الريف المحافظون ينظرون إلى سكان الحضر على أنهم منحطون جزئياً بسبب تحرر الإناث، حيث اختلطت نساء الحضر مع الرجال وشاركن في الحياة العامة من دون حجاب، وربطوا تعليم المرأة، وبالتالي حقوقها في شكل عام، بالشيوعية والإلحاد.

وبحسب منظمة العفو الدولية: "لقد شهد القرن العشرين تقدماً ثابتاً نسبياً في مجال حقوق المرأة في أفغانستان (...). ولكن خلال الانقلابات والإحتلال السوفياتي في السبعينيات من القرن المنصرم، ومن خلال الصراع المدني بين جماعات المجاهدين والقوات الحكومية في الثمانينات والتسعينات من القرن نفسه، ثم في ظل حكم طالبان، تراجعت حقوق النساء في أفغانستان في شكل متزايد. كما أن الغزو السوفياتي لم يقابل بدعم من كل جماعات حقوق المرأة.

وفي شكل عام، يختم د. عثمان: على النقيض من تقاليد المقاومة النسائية خلال الحروب الأنجلو- أفغانية في القرن التاسع عشر، فإن الصراع الأفغاني المفتوح على مصراعيه، والذي بدأ بانقلاب ١٩٧٨، لم يثر سوى القليل من الحماسة للنضال النسوي، ذو الطابع الإسلامي والتقليدي للمقاومة الأفغانية. إذ كانت المرأة الأفغانية وقبل كل شيء ضحية، استخدمتها الأطراف المتنازعة لأغراض دعائية، وقد مارست الأفغانيات مقاومتهن الخفية (غير المعلنة) ضد العدو المشترك كما ضد الشرط الاجتماعي المفروض عليهن. فالمجتمع الأفغاني والمجتمع البشتوني هما مسرح الهيمنة الذكورية. فهذه المجتمعات تحكمها في الأساس قيم ذكورية حربية، في بيئة رجولية للغاية حيث النساء، ومعظمهن أميات، غير قادرات على التمتع حتى بالحقوق التي تمنحها لهن التقاليد الدينية أو القبلية. إنهن يعانين من اضطهاد مزدوج: جسدي ومعنوي، إلى ذلك، فهن يمثلن نوعاً من الشاهد الخفي للشرف الذكوري، ويشكلن أيضاً تهديداً له، من خلال سوء سلوكهن المحتمل.

### الحراك النسوي والدولة

شدّت الباحثة الأردنية، نادية سعد الدين، في دراستها "الحركة النسوية في أفغانستان: من نضال الأربعينات إلى مقاومة طالبان" على الحراك النسوي ورأت إلى دور الدولة وسياساتها الفاعلة في دعم حقوق المرأة أو تغييبها، وأقرت إن "عملية مواءمة الإجراءات الرسمية مع طبيعة المجتمع وعاداته" قد تتخذ ذريعة لتسويق

الإجفاف في مطالب النساء. وفي النتيجة، مر نضال الأفغانيات من أربعينات القرن المنصرم الى عودة حركة طالبان ثانية الى الحكم (٢٠٢١) بتجاذبات حادة أثرت فيها الساحة الداخلية المضطربة والمنظومة القيمية المجتمعية المحافظة، ما "أثر في مستوى الأداء وعشرة المكتسبات الحقوقية وصولاً الى تأكلها وإلغاء إرث تاريخي نسائي ممتد لأكثر من قرن".

### المرأة والتعليم

تتبع الباحثة والناشطة الأفغانية خوجستا سميع (Khojasta Sameyee)، رئيسة تحرير الصحيفة اليومية "الحرب والسلام": "المرأة والتعليم في أفغانستان: التاريخ والتحديات"، ولنقل العوائق، وبرزها إدعاء الحركة الأصولية المتشددة النقص في الموارد المالية مثابة عائق أمام القدرة "على تقديم مناهج دراسية تحترم الشريعة الإسلامية"، الى عدم إمكان توفير "بيئة تعليمية آمنة". وتشير الباحثة الى أن الفوارق في التعليم بين الجنسين لها تأثير سلبي على الناتج الإجمالي للبلاد. ولقد شكّل التعليم الرسمي تحدياً مركباً أمام السلطات، وذلك لأن "الطول فُرِضت من الأعلى، ولم تأت من رغبة شعبية صادقة". ورغم القيود المفروضة، تُناضل الأفغانيات ويقدمن تجارب مهمة، منها: الكفاح من أجل التعليم، وأنشطة الدعم والتضامن والتطوع، وإبداع أعمال فنية وثقافية، ومقاومة العنف الأسري والمجتمعي، ويسعين في مجال الرياضة لإظهار قدراتهن وإلهام أخريات عبر المشاركة في مسابقات دولية. وتدعو خوجستا الى مساعدة بنات جنسها من خلال نشر المعلومات والأخبار حول وضعهن في شبكات التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام، ما من شأنه أن يُساعد في لفت الأنظار الى هذه المسألة.

### تفسير ضيق للإسلام

ترصد فرحانة قازي (Farhana Qazi)، نزيلة أميركا، من جامعة جورج واشنطن في "الرؤى السنوية لمكانة النساء في أفغانستان المعاصرة" المشهد الديني ودور المدارس الدينية في تهميش النساء، فموقف حركة طالبان من تعليم البنات "يُمثل تعبيراً مباشراً عن القيم القبائلية والأبوية"، وفاقاً لتفسيرات متشددة تتلاعب بالتعاليم الدينية "كي تُشرعن الفصل بين الجنسين وتفرض حظراً على الإناث بزعم الحفاظ على الشرف والإحتشام". وترى الباحثة الى اعتماد الحركة على تفاسير ضيقة للإسلام مختلطة مع كثير من العادات القبائلية يروج لها أئمة محليين بأغراض سياسية، وذلك بعيداً من "التقليد الإسلامي الأوسع الذي يحترم تعليم النساء ويرفع من شأن أدوارهن في المجتمع والمشهدية السياسية". وفي المحصلة، تقول الباحثة، إن المناخ الاجتماعي السياسي والمشهدية الدينية في أفغانستان، تفرض تحديات متصاعدة على حقوق

النساء، إذ تستمر التفسيرات الصارمة للإسلام في الهيمنة على الفقه، وبالتالي فإنها تضع عوائق أمام الأفغانيات وكرامتهن مع استمرار حركة طالبان في تحريف التعاليم الإسلامية لصالح غايات سياسية وأيديولوجية، ما يُضعف الأصوات البديلة ويخرس المدافعين عن حقوق النساء في كل مكان.

### المرأة والفقه الجعفري

عرض الباحث الأفغاني، نور الهدا فرزام، لـ "المرجعيات الدينية الشيعية في أفغانستان وموقفها من المرأة"، ولا سيما في مسائل التعليم والمشاركة في الحياة العامة. والبيان أن الموقف الفقهي في هذه القضايا لا يختلف عن رأي المرجعيات الدينية في إيران، والغالب عند الأحزاب الشيعية الإمامية أن للمرأة كامل الحقوق، ومن يقول بغير ذلك فهو "يخالف الإسلام". وفي اثر سقوط طالبان عام ٢٠٠١، بعد التدخل الأميركي، برزت أكثر الى العلن مواقف المرجعيات الجعفرية المؤيدة للحق السياسي والاجتماعي، وقد أدى هذا الى توجه عامة الشيعة لدعم تعليم الفتيات وفتح المدارس لهذا الغرض. وحين عادت حركة طالبان مجدداً الى السلطة، عارض علماء الشيعة سياسة إغلاق المدارس أمام الفتيات. في حين لم يكن للطائفة الإسماعيلية، قليلة العدد، مراجع تُعبر عن وجهة نظرها، فالمرأة الإسماعيلية كانت ولا تزال في قلب الأنشطة الخاصة بهم، فمجتمعهم "لا يخالف نشاطات المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية". وفي شكل عام أفتى كثير من مراجع الشيعة الإثني عشرية بعدم التفاضل بين المرأة والرجل.

### "طالبان" وسياسات الجسد

نظرت الباحثة والأكاديمية التونسية، أمال قرامي، في "اختلاف قيادات طالبان حول قضايا النساء"، وزعمت عدم وجود موقف موحد للحركة بازاء قضايا حقوق المرأة: مثل التعليم والمشاركة السياسية. وهي ترى الى وجود موقف صارم من "سياسات جسد المرأة" عبر عن نفسه في فرض لبس البرقع الأسود في العام ٢٠٢٢، في إشارة الى التشدد والعمل على "إقصاء النساء من الفضاء العام والشأن العام"، لكن اللافت أن هذه السياسات لم تُطبق بحرفيتها في كل المدن ولم يلتزم بها تماماً في الأرياف، بسبب تعدد الإثنيات والمرجعيات المحلية.

وقد حصل منع المدارس ورفض تعليم الفتيات من دون مسوغ شرعي، والحجة كانت نقص الموارد وعدم وجود مناخ أمني مؤات، ولم تجد وعود الحركة بالسماح للفتيات بالتعليم لها تطبيقاً في أرض الواقع، بادعاء "صعوبة تطبيق منع الإختلاط وقلّة عدد الإطار التربوي وانعدام الإمكانيات المادية"، بيد أن السبب الرئيس إقتناع الحركة "أن المكان الطبيعي للفتيات والنساء هو البيت". هذا، رغم وجود موقف معتدل مُناصر لضرورة تعليم الجنسين، يشترط بالنسبة للفتيات أن يكون ذلك "متوافقاً مع الشريعة"



الإسلامية"، في احترام الفصل بين الجنسين وأن تُدرّس المعلمات الإناث فقط. أما في شأن المشاركة السياسية للمرأة، فالموقف الطاعني هو التشدد في الرفض، وإذا ما برز موقف مُعتدل أحياناً فذلك لأسباب براغماتية، الهدف منها تحسين صورة طالبان على الصعيد الدولي. وتشير قرامي الى عدم رضوخ الناشطات الأفغانيات لسياسات الحركة، بل قاومن ولا سيّما الجيل الجديد منهن الواعي لمسألة الحقوق، والمعوّل على قدراته الذاتية لإنتراع حقه الطبيعي " في الحياة " .

### المقاومة النسائية

بدورها تحدثت الباحثة المصرية، تُقى النجار، عن "مقاومة النساء لحركة "طالبان": الناشطات والحركة الحقوقية". وهي تسرد بعض الإجراءات التي لجأت اليها الأفغانيات لمقاومة القيود المفروضة عليهن، ومنها: التعليم السري عبر المدارس تحت الأرض أو التعليم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بالاستفادة من الموارد الرقمية، وتنظيم المظاهرات والإحتجاجات للتنديد بقمع حريات النساء، وتقديم الصحافيات للتقارير الراصدة إنتهاكات حقوق الإنسان عامة، وحقوق النساء خاصة، كما اللجوء الى الفن، مثل رسم الجداريات لإيصال "رسائل إيجابية حول قوة المرأة ومثابرتها" وتوثيقاً لـ"المقاومة النسائية"، وأخيراً، إنشاء شبكات المجتمع المدني، وهي عبارة عن شبكات دعم للنساء المهمشات، تقدم فرصاً اقتصادية نظير تعليم بعض المهارات التي يمكن أن تُدرّ دخلاً، وتسمح بإنشاء "مساحة آمنة لبعضهن البعض". وتؤدي هذه الشبكات دوراً حيويّاً في تقديم المعلومات في شأن الوضع الإنساني في أفغانستان وعنّف الدولة بإزاء المجتمع.